



NO:

Date:

التاريخ: ٢٠١٧ / ٧ / ٢

العدد: ٢٤٥

إلى / أ.د. محمد صالح حنيور الزبيري / جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ

م.م. احمد رحيم فرهود العكيلي / جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ



م / نشر - المسلات

تحية طيبة...

نؤيد لكم أن مجتكم المسئل الموسوم: "الأزهر الشريف وأثره الفكري والثقافي في مصر
١٩٨١-١٩٥٢".

تم تقويمه وأصبح صالحاً للنشر في أعدادنا القادمة من مجلة الآداب.

رئيس التحرير
عبد المالك
جامعة بغداد
مجلة الآداب
كلية الآداب

٢٠١٧ / ٧ / ٢

نسخة منه الى /

مجلة الآداب للحفظ

الأزهر الشريف وأثره الفكري والثقافي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ .

أ. د / محمد صالح حنيور الزياي - أستاذ التاريخ الحديث

والمعاصر - جامعة القادسية .

م . م / احمد رحيم فرهود العكيلي - مدرس التاريخ الحديث

والمعاصر - جامعة القادسية .

احتل الأزهر الشريف مكانة سامية ليس من ناحية قدسيته الدينية حسب ، بل من ناحية دورها التاريخي وإسهامها الفاعل في معظم التطورات التي شهدتها تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ذلك الإسهام الذي يتضح بعبثاته العلمي الرائد بوصفه مدرسة دينية مؤثرة ، وبمنجزاته الفكرية الكبيرة على يد علماء أفاضل درسوا ودرّسوا في تلك المؤسسة ، وبمقاومتها للتيارات والأفكار التي هدفت تهديم كيان المجتمع الإسلامي ، فضلا على محافظتها على طابعها العربي الأصيل الذي أسهم بالنتيجة في الحفاظ على اللغة العربية الجميلة وعلى الفكر العربي الإسلامي الأصيل.

فدراسة تاريخ الأزهر الشريف يعد ضرورة علمية لفهم كل تلك الأمور، وتزداد هذه الضرورة قوة ، إذا ما كانت الدراسات التي تناولت تاريخ هذه المؤسسة قليلة لم تغط ، المساحة الزمنية لذلك التاريخ وتطوراتها في الميادين الاجتماعية والثقافية ، ولا سيما الصحف والمكتبات والنشاطات الثقافية الأخرى فقد أدخلت هذه المؤسسة تعديلات على نوعية المؤلفات وكميتها المطبوعة ، وغيرت من نظرة الناس إلى دور مؤسسة الأزهر ، وجعلتهم يدركون قيمتها في بناء الحركة الفكرية والنهضة العربية الحديثة.

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة ، إذ جاء المحور الأول بعنوان : " الأزهر الشريف ظروف النشأة والتكوين " . وحمل المحور الثاني عنوان : " الأزهر الشريف وأثره الفكري والثقافي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ " .

أستسقى الباحث معلومات الدراسة من مصادر ومؤلفات متنوعة ومتعددة كان في مقدمتها على الكتب العربية لما احتوته من معلومات قيمة ويأتي في مقدمتها كتاب " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية " للباحث تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، وكتاب المعنونة بـ " الأزهر بين القديم والحديث " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أما كتاب " الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دراسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة " للباحث سعيد إسماعيل علي وكتاب " تطور الصحافة العربية في مصر " للباحث أنور الجندي ، وكتاب " الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات " للباحث محمد منصور محمود ، وكتاب " محمد كامل ألقى للباحث الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة " .

المحور الأول : الأزهر ظروف النشأة والتكوين .

بدأ جوهر الصقلي ، ببناء الجامع الأزهر في ٢٤ أيار عام ٩٧٢م بأمر الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة فيه عام ٩٧٤م، بعد أن اكتمل البناء فيه^(١)،

وقد سمي عند إنشائه بإسم جامع القاهرة^(٢)، وعد هذا الجامع من أبرز إنجازات الدولة الفاطمية^(٣).

تألف الجامع عند بنائه من ثلاثة أيونات حول الصحن، وضمت الأيونات الواقعة في الجانب الشرقي خمسة أروقة^(٤)، وقد كانت الأروقة المطلة على الصحن قائمة على أكتاف، في حين قامت الأروقة المتبقية على أعمدة من الرخام، كما بنيت في كل من الجانب القبلي والشمالي ثلاثة أروقة^(٥)، كان المطل منها على الصحن مستنداً على أكتاف أيضاً، أما الجدار الغربي فلم تكن فيه أروقة، إما الجدار الغربي فلم تكن فيه أروقة^(٦)، وكان للجامع ثلاثة أبواب بنيت في الجهات القبليّة والشماليّة والغربيّة^(٧)، كما تم بناء مقصورة كبيرة ضمت ٧٦ عموداً من الرخام الأبيض^(٨)، وكان له عند إنشائه منارة واحدة^(٩).

وفي عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي^(١٠)، أقترح الوزير أبو الفرج يعقوب بن كلس^(١١)، تغيير إسمه إلى الجامع الأزهر فوافق الخليفة المذكور على ذلك^(١٢)، وأخذ الوزير المذكور بالجلوس فيه في كل يوم جمعة لقراءة الكتب التي قام بتأليفها ولاسيما (الرسالة الوزيرة)^(١٣)، التي قام بتأليفها في أيلول ٩٨٢م^(١٤).

وبعد زوال الدولة الفاطمية وتأسيس الدولة الأيوبية على يد صلاح الدين الأيوبي^(١٥)، في كانون الثاني عام ١١٧١م شرع في تغيير مبادئ الفاطميين فصرف قضاة مصر الشيعة كلهم وأبطل الخطبة، وقد ذكر في هذا الصدد المؤرخ المصري عبد الرحمن زكي أن: "العبادة في الأزهر" بعد تولي صلاح الدين الأيوبي كانت قد عطلت^(١٦)، وهو ما يمكن توضيحه إعتماً على المقرئ المتوفي عام ٤٣٣م الذي ذكر أن صلاح الدين الأيوبي عين صدر الدين عبد الملك بن درباس^(١٧).

بمنصب قاضي القضاة وهو على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي^(١٨)، الذي نص على عدم جواز إقامة خطبتين للجمعة في بلد واحد^(١٩)، وعليه ألغى الخطبة في الجامع الأزهر وأقرها في الجامع الحاكمي^(٢٠)، لأنه أكبر حجماً وبذلك حجت خطبة الجمعة فقط منه وليس الصلاة بشكل عام^(٢١).

ومن خلال النصوص السابقة يتبين لنا أن الأزهر أستمّر في أداء دور يتوافق مع المتغيرات السياسية التي طرأت على مصر إلا وهي سقوط الدولة الفاطمية، إذ أصبح مركزاً لتدريس مذاهب أهل السنة ورغم أن مكانته قد تأثرت نتيجة تأسيس المدارس إلا أنه بقي محافظاً على ثبات وتميز دوره الحضاري في تلك المرحلة.

المحور الثاني : الأزهر الشريف وأثره الفكري والثقافي .

١. الصحافة الأزهرية :

كان المماليك في مصر لا يهتمون بالمطبعة كوسيلة لإصدار الصحف، وانكبوا على حياتهم الخاصة بعيداً عن حضارة العالم التي أشرقت بظهور الصحافة مع بداية القرن السادس عشر في دول أوربا، وعندما احتل الفرنسيون مصر ١٧٩٨ فكان من بين ما حملت إليها هي المطابع العربية والفرنسية واليونانية، لذا كان دخول المطبعة في خدمة الصحافة مع الاحتلال الفرنسي حدثاً حضارياً^(٢٢)، إذ استخدمت هذه المطابع في إذاعة المنشورات العربية، وأوامر القيادة العامة، ومن ذلك الوقت نشأت الصحافة ، وشهد المصريون وقتذاك صحيفتين أحدهما (بريد مصر) صدرت في ١٨ آب ١٧٩٨ تحمل إخبار مصر الداخلية وتوزع كل خمسة أيام، وكانت تتضمن أحياناً بعض الشعر والأدب ، والصحيفة الثانية هي (العشرية المصرية) وقد تخصصت في نشر بحوث أعضاء المجمع العلمي المصري، وعندما أقام الاحتلال الفرنسي ديواناً للقضايا يرفع إليه ما يقع بين المصريين من أحداث ، ويتم نشرها بعد ذلك في صحيفة إختاروا لها اسم (التنبيه) وكانت أول صحيفة تصدر في الوطن العربي عام ١٨٠٠ وكان ظهورها نقلة في عالم المعرفة وتولى أمرها شيخ من خريجي الأزهر الشريف هو إسماعيل الخشاب^(٢٣)، وقد توقفت بعد خروج الاحتلال الفرنسي^(٢٤).

اعتمدت الصحافة المصرية على الأزهريين قبل غيرهم في نهضتها ووجدت منهم منذ نشأتها الأقلام القوية والأفكار الناهضة بالعلم وورع الفكر واتخذوها منبراً اعتلاه الأدباء والشعراء وكبار المفكرين والقادة المشرعين ودعوا من خلالها إلى الإصلاح الاجتماعي في مختلف إشكاله وشتى أساليبه^(٢٥)، ثم لقيت الصحف بفنونها المختلفة أبلغ عون من الأزهريين فكانوا هم أول من شقوا طريقها وآزروها في رسالتها الاجتماعية والسياسية والعلمية والأدبية، كما حسب الأزهريين أنهم بنهوضهم

بالصحافة قد أحيوا اللغة العربية وآدابها في وقت كان فيه سادة الشعب يتحدثون باللغة الأجنبية ويفرض المحتل لغته في الدواوين والمدارس^(٢٦) .

ويمكن القول أن الأزهريين كان لهم الأثر الكبير في النهضة الصحفية في العصر الحاضر من خلال ما أدوه من خدمات على الأدب واللغة والاجتماع أثرت في النشاط الفكري

تأثيراً ملموساً ولا يزال من الصحف والمجلات العربية في مصر تقوم على سواعد الأزهريين وتزخر بأفكارهم وتشرق بأدائهم ومنها:

١. مجلة الأزهر :

وهي مجلة أصدرتها مشيخة الأزهر عام ١٩٣٠ تحت أسم (نور الإسلام) رأس تحريرها الشيخ محمد الخضر حسين (الذي أصبح شيخاً للأزهر فيما بعد)، وقدمت المجلة نفسها للقراء بأنها مجلة (دينية علمية أخلاقية تاريخية حكمية) وصدرت لتكون صوتاً للأزهر الشريف، ومعبراً عن لسان حاله^(٢٧).

وأوضحت المجلة أهدافها ومقصدها وخطتها، في إفتتاحية عددها الأول التي كتبها الشيخ محمد الخضر حسين، بحيث خرجت هذه المجلة بعد أن رسمت لنفسها خطة لأتمس السياسة في شأن وقصارى جهدها أن تعمل على نشر آداب الإسلام وإظهار حقائقه نقية من كل لبس، علاوة على ما كانت تدعو فائدته إلى نشر المباحث القيمة علمية كانت أو أدبية ومن أجل أن يكون جهاد هذه المجلة متصلاً بالحركة الفكرية في البلاد الأوروبية أنشئ في إدارة المجلة قسم لترجمة ما يصدر في الصحف الأجنبية من مباحث علمية ومقالات يتحدث فيها عن الإسلام، وفضل هذا المشروع عائد إلى ملك مصر أحمد فؤاد الأول^(٢٨)، وبعد مضي ثلاث سنوات على صدور (نور الإسلام) تغير أسمها ليصبح (الأزهر) ورغم تغير مشايخ الأزهر وإدارة المجلة، وجهازها التحريري، ظل طابع الولاء لنظام الحكم والتأكيد عليه^(٢٩).

استمرت مجلة (الأزهر) في صدورها حتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، واستمر ولائها وتبعيتها للنظام الجديد وخلال مدة الدراسة (١٩٥٢-١٩٨١) كانت مجلة (الأزهر) تصدر عشرة أعداد كل سنة، ويصدر العدد مع مطلع كل شهر عربي وفي شهر آب ١٩٥٤ تغير إصدار المجلة فأصبح مرتين في كل شهر عربي، في بدايته وفي منتصفه^(٣٠).

رئاسة تحرير المجلة وإدارتها :

شهدت المجلة في مدة الدراسة عدداً من رؤساء التحرير أو المشرفين على تحريرها أو إدارتها، فقد تولى أحمد حسن الزيات^(٣١)، إبتداء من العدد الصادر في ٢٥ أيار ١٩٥٢ منصب مدير المجلة ورئيس التحرير واستمر حتى أيلول ١٩٥٢ ومعه محمد عرفه مديراً للمجلة، وفي آذار عام ١٩٥٦ تولى عبد اللطيف السبكي^(٣٢)، إدارة المجلة، ثم خلفه عبد الرحمن عيسى مديراً للمجلة وأستمر في رئاسة التحرير حتى شباط عام ١٩٥٩ حيث تحولت إلى محب الدين الخطيب^(٣٣)، ثم عاد أحمد حسن الزيات في آذار عام ١٩٥٩ بعدها تحولت

الإدارة إلى عباس محمود العقاد^(٣٤)، في أيار عام ١٩٦٤ بينما استمر أحمد حسن الزيات برئاسة تحرير المجلة حتى وفاته في آب ١٩٦٨ ثم تولى عبد الرحيم فوده إدارة المجلة ابتداءً من أيلول عام ١٩٦٨ وظل الوضع على ما هو عليه حتى وفاته في آذار ١٩٧٦ بعدها تولى عبد الودود شلبي^(٣٥)، الإشراف على رئاسة تحريرها حتى أيار ١٩٨٠، بعدها تولى محمد صابر البرديسي إدارة المجلة خلفاً له في حزيران ١٩٨٠ واستمر كذلك حتى شباط ١٩٨١ حيث أعقبه عبد المعطي بيومي^(٣٦)، ومن الجدير ذكره أنه في حالة تغير رئيس التحرير أو مدير المجلة لا يصاحبه تغير جوهري في توجيهات المجلة، وإهتماماتها^(٣٧).

إعتمدت مجلة الأزهر في تحرير موضوعاتها على كتاب مختصين معظمهم من أساتذة جامعة الأزهر الشريف وبعض علمائه البارزين ، كما تناولت المجلة معالجة العديد من القضايا من خلال أبوابها الثابتة فقد كانت تخصص باب للتفسير بعض آيات القرآن واستخراج معانيها، وباب آخر للإهتمام باللغة العربية والدفاع عنها وباب للدفاع عن المسلمين وصد هجمات الشرق والغرب كما أنها لعبت دوراً مؤثراً في الحركة الإسلامية فكرياً ودعوة وتأصيلاً^(٣٨)، كما أولت إهتماماً كبيراً للفتاوى والأحكام التي كانت تجيب على تساؤلات القراء، زيادة على ذلك ناقشت المجلة مجموعة من القضايا الاجتماعية المعاصرة والمهمة لدى أفراد المجتمع مثل شهادات الإستثمار وفوائد البنوك والتأمين وتنظيم الأسرة وتحديد النسل والاشتراكية والرأسمالية ومشكلات الشباب و القيم والعادات والتقاليد التي تعارض مع الإسلام، وكيف يمكن تقويمها، كما أولت إهتماماً خاصاً بالمناسبات الدينية المختلفة.

أما ما يخص الجانب السياسي فقد إهتمت المجلة بالقضايا التي تشغل النظام الحاكم أو التي طرحها أو يكون طرفاً فيها ، كقضية الصدام مع الإخوان المسلمين أو التوجه الاشتراكي، والصراع مع الكيان الصهيوني حرباً وسلمياً^(٣٩)، كما أولت المجلة الجانب الاقتصادي أهمية فقد أعلنت تأييدها لتأمين المؤسسات الاقتصادية وترى أن ذلك يدخل في باب (المصالح المرسله) وفي باب (سد الذرائع) كما ان التأمين قد حرر كثير من الشركات والبنوك والمؤسسات الاقتصادية من السيطرة الأجنبية وردها الى صاحبها الطبيعي وهو (الشعب)^(٤٠) .

ويتضح من خلال ما سبق الثبات في التأكيد الدائم من المجلة على الولاء للنظام السياسي القائم وتأييده في كل الخطوات التي كان يتخذها خاصة في السياسة الداخلية منها ، بحيث كانت مجلة (الأزهر) منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٢ مواكبة للقيادة السياسية وتوجيهاتها والسير معها وفي ركابها ويأتي هذا إتساقاً مع طبيعة المؤسسة الدينية التي صدرت عنها المجلة ، إذ بقيت جزءاً رئيساً من النسيج المكون لأجهزة الدولة وتؤكد السوابق التاريخية المتعددة حرص الحكومة على إستمرار تبعية المؤسسة الدينية لها ابتداءً من شيخ الأزهر الشريف الذي كان

يعين بقرار جمهوري وأمين مجمع البحوث الإسلامية يعين بقرار مثله ، كما كنت كل مفاصل هذه المؤسسة تابعة للنظام الحاكم وتخضع لسياسته ومن ثم تلتزم بتوجيهات الأطر الحاكمة وهذا بحد ذاته يشكل عدم استقلالية المؤسسة الدينية بكل مفاصلها وهذه المجلة تعتبر إحدى هذه المفاصل ولا تزال هذه المجلة تصدر حتى اليوم .

٢. مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية :

للتعرف على دور مجمع البحوث وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية في خدمة الإسلام يجب الوقوف على الوظائف التي يفترض ان يؤديها كل منهما بموجب قانون أعادة تنظيم الأزهر والتي تمثلت في الآتي^(٤١) :

١. بحث ودراسة كل ما يتصل بالبحوث والدراسات الإسلامية .
٢. العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وأثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصلي الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة .
٣. تتبع كل ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج والإنتفاع بما فيها من رأي صحيح أو مواجهتها بالصحيح والرد
٤. بحث ودراسة كل ما يستجد من مشكلات مذهبية أو إجتماعية وإقتصادية تتعلق بالعقيدة أو غيرها وبيان الرأي الشرعي فيها .
٥. الاهتمام بالتراث الإسلامي والعمل على تحقيقه ونشره .
٦. حمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ورسم شئون الدعوة في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ ذلك .
٧. معاونة جامعة الأزهر في الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالمية والإشراف عليها والمشاركة في إمتحاناتها ورسم السياسة العامة الكفيلة للنهوض بها ٨. العمل على تنظيم القواعد التي تقوم عليها المسابقات والمنح العلمية والجوائز التي تتكفل بها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية .
٩. رسم نظام بعوث الأزهر إلى العالم ، والبعوث الوافدة من العالم الى الأزهر ١٠. عقد المجمع للمؤتمرات سنوياً لمناقشه فيه أهم القضايا والمستجدات على الساحة ويعقبه مجموعة من القرارات والتوصيات القابلة للتنفيذ .

وقد حددت المادة (٢٠) من قانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١ هيئات المجمع وهي على النحو الآتي^(٤٢):

أ. مجلس المجمع ب. مؤتمر المجمع ج. الأمانة العامة للمجمع .

وبالاطلاع على الوظائف التي يقوم بها المجمع وإدارة الثقافة والبعوث نجد عددا من الوظائف المشتركة ولأخرى منفصلة، من الوظائف المشتركة التي يتشابهان في القيام بها نوعين من الوظائف هما: وظيفة ثقافية تبدو في نشر وتجديد الثقافة الإسلامية بطرق مختلفة مع تجريدها من كل ما علق بها من أخطاء، ووظيفة مجتمعية تتمثل في بيان الرأي الإسلامي في مشكلات وقضايا المجتمع المذهبية والاجتماعية والاقتصادية^(٤٣) .

ومن الوظائف المنفصلة والتي تستقل إدارة الثقافة والبعوث في القيام بها وظيفتان، وظيفة تصحيحية وتتركز في مراجعة وفحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية أو التي تتعرض للإسلام في الداخل والخارج وإيداء الرأي فيها، ووظيفة إشرافية تبدو من خلال إيفاد ومتابعة البعث في الخارج والأشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر الشريف وبالتركيز على مجمع البحوث الإسلامية باعتبار أن إدارة الثقافة ما هي إلا هيئة مساعدة للمجمع، لمعرفة طبيعة الدور الذي يقوم به لوجدنا، انه من خلال النوعية السابقة التي يقوم بها من الوظائف ان المجمع لا يقتصر على المجال الديني وحده فهو يمتد في نطاق عمله ليتناول عدداً من مختلف قضايا المجتمع الاجتماعية، والاقتصادية والسياسي وهي النتيجة التي يؤكد ما جاء في كلمة الدكتور محمود حسب الله الأمين العام للمجمع في المؤتمر الثاني له في أيار ١٩٦٥ وذلك في معرض حديثه عن مجال البحوث في المجمع ، إذ قرر أن مجال هذه البحوث لا تقتصر على الناحية الدينية بل يتسع ليشمل مجالات أخرى مثلاً الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والسياسة وما إليها^(٤٤) .

ويقوم المجمع بوظائفه من خلال عدد من الإدارات واللجان التي يمكن تقسيم أهم جهودها في هذا المجال إلى^(٤٥):

أولاً : إصدار سلسلة شهرية :

وهي السلسلة التي صدرت تحت عنوان (سلسلة البحوث الإسلامية) وأصدرتها الأمانة العامة للمجمع وتحتوي عددا من ألوان الثقافة الإسلامية وتركز أساساً على الوظيفة الثقافية من خلال الإطلاع على مجموعة الكتب التي نشرتها السلسلة في الفترة ما بين (١٩٦١-١٩٨١) يتبين ان السلسلة أصدرت خلال مدة العشرين سنة هذه (٩٢) كتاب، (٧٧) منهم في المجال الديني وذلك بنسبة ٨٣,٦% وعشرة كتب في المجال الاجتماعي بنسبة ١٠,٨% وأربعة كتب

في المجال السياسي بنسبة ٤,٣% الأمر الذي يوضح ان السلسلة يغلب عليها تناول الموضوعات الدينية وبخاصة تلك التي لاثثير أية قضايا حساسة^(٤٦).

ثانياً : عقد مؤتمرات سنوية :

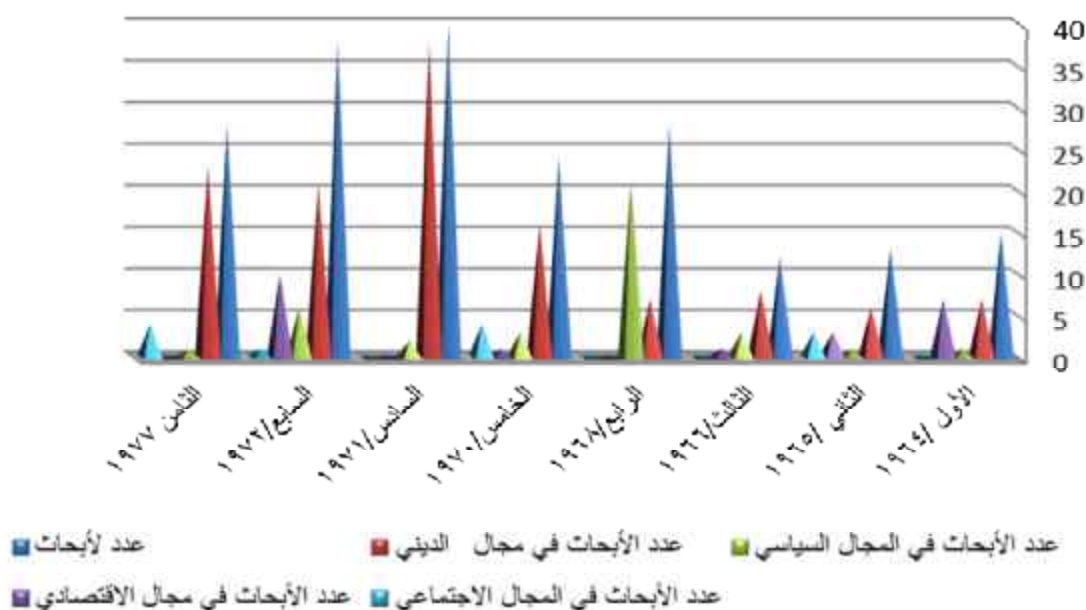
كان يجتمع المجمع إجتماعاً عادياً مرة واحدة كل عام مالم يستدع الأمر عقد اجتماع طارئ^(٤٧)، وان كان هذا الإجتماع السنوي لا يحدث بانتظام، كما لم يجتمع المجمع منذ عام ١٩٧٨ إلى نهاية مدة الدراسة عام ١٩٨١ وتعد هذه المؤتمرات مؤشراً هاماً يوضح دور المجمع في قضايا المجتمع، لذا سنعمل على تصنيف نوعيات البحوث التي ناقشها كل مؤتمر من المؤتمرات التي عقدها المجمع والتي بلغت خلال المدة ١٩٦٤-١٩٧٧ ثمانية مؤتمرات^(٤٨)، لنرى مدى ارتباطها بالقضايا المثارة، ونسبة تحقق الأهداف الدينية والسياسية والإجتماعي والاقتصادية في رسالة المجمع وذلك من خلال الجدول الآتي الذي يوضح تصنيف وعدد الأبحاث .

عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية خلال المدة

(١٩٦٤ - ١٩٧٧) ^(٤٩) . جدول رقم (١٧)

المؤتمر/ السنة	عدد الأبحاث المقدمة	عدد الأبحاث في مجال الديني	عدد الأبحاث في المجال السياسي	عدد الأبحاث في مجال الاقتصادي	عدد الأبحاث في المجال الاجتماعي
الأول / ١٩٦٤	١٥	٧	١	٧	-
الثاني / ١٩٦٥	١٣	٦	١	٣	٣
الثالث / ١٩٦٦	١٢	٨	٣	١	-
الرابع / ١٩٦٨	٢٨	٧	٢١	-	-
الخامس / ١٩٧٠	٢٤	١٦	٣	١	٤
السادس / ١٩٧١	٤٠	٣٨	٢	-	-
السابع / ١٩٧٢	٣٨	٢١	٦	١٠	١
الثامن / ١٩٧٧	٢٨	٢٣	١	-	٤
المجموع	١٩٨	١٢٦	٣٨	٢٢	١٢

عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية



شكل رقم (٨) يوضح عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية

وفي نظرة تحليلية للأبحاث والقضايا التي عالجتها هذه المؤتمرات المذكورة في الجدول والشكل أعلاه نود أن نوضح أنه في المؤتمر الأول المنعقد عام ١٩٦٤ قد غلبت عليه القضايا الدينية والاقتصادية حيث بلغت عدد الأبحاث فيهما ١٤ بحثاً من مجموع الكلي للأبحاث المقدمة للمؤتمر وعددها ١٥ بحثاً، وذلك بنسبة ٩٣,٣% ، ويرجع التركيز في القضايا الدينية مثل الاجتهاد والتفريق بين إحكام المذاهب لإنهاء أعضاء المؤتمر نتيجة مداولاتهم ودراساتهم إلى أن مشكلتي تجريد الإسلام مما علق به من أخطاء وإزالة أسباب الخلافات المذهبية بين المسلمين ، من المشكلات الهامة التي تواجه المجتمع الإسلامي الأمر الذي يستلزم ضرورة حلها .

أما تركيز المؤتمر على القضايا الاقتصادية يرجع إلى أسباب خاصة بالمرحلة التاريخية التي مرت بها مصر في عام ١٩٦١ والتي تمثلت في صدور القوانين الاشتراكية الخاصة بالتأميم الأمر الذي جعل الأعضاء المشاركين في المؤتمر يعملون لمحاولة إيجاد سوابق

ومحددات إسلامية لرقابة وسيطرة الدولة على الأفراد من أجل إصلاح المجتمع الإسلامي ، وفي هذا الصدد وان لم يقر المؤتمر مبدأ التأمين صراحة، إلا إنه إتجه للموافقة بصفة عامة على إتجاه أصحاب السلطة في كل بلد لتقييد حرية التملك بالقدر الذي يحقق المصلحة العامة ويمنع حدوث المساوئ ، والمجمع في إتجاهه هذا يتماشى مع قوانين التأمين ولا يخالف الشريعة تماماً وذلك بإقراره ان الأصل هو حق الملكية الخاصة.

٢. المؤتمر الثاني المنعقد عام ١٩٦٥، زادت فيه الأبحاث المقدمة في مجال الديني ، إذ بلغ عددها ستة أبحاث من المجموع الكلي للأبحاث البالغ ١٣ بحثاً وذلك بنسبة ٤٦,١% تلاها الأبحاث المقدمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ووصل عددها معاً ستة أبحاث ثم بحث واحد في المجال السياسي بنسبة ٧,٦ % .

ويرجع التركيز على القضايا الدينية والاقتصادية والاجتماعية إلى رغبة أعضاء المجمع في تحقيق المهمة الأساسية للمجمع وهما الوظيفتان الثقافية والاجتماعية السابق الإشارة إليهما ومن هنا حرص المؤتمر في المجال الديني على توضيح أمور مثل مقومات الحضارة الإسلامية وأثر هذه الحضارة في تقدم البشرية ، كما حرص المجال الاقتصادي على إبداء الرأي الإسلامي في عدد من القضايا الاقتصادية مثل التأمين، والمعاملات المصرفية، واستثمار الأموال .

٣. المؤتمر الثالث المنعقد عام ١٩٦٦ وقد غلبت على هذا المؤتمر مناقشة عدد من القضايا الدينية وذلك من خلال ثمانية أبحاث قدمت إلى المؤتمر الذي بلغت مجموعة الأبحاث المقدمة إليه ١٢ بحثاً وذلك بنسبة ٦٧,٥% يلي هذه الأبحاث المقدمة في المجال السياسي حيث بلغت ثلاثة أبحاث وذلك بنسبة ٢٥ %، ثم بحث مقدم في مجال الاقتصادي بنسبة ٨,٣%.

يلحظ على الأبحاث المقدمة في المجال الديني أن عملها كان بمثابة الرد على محاولات المستشرقين المستمرة للتشكيك في السنة والحديث، وإتجاهها لتحقيق نوع من العلاقات الجيدة بين المسلمين مثل توحيد أوائل الشهور العربية، والإستفادة من الذبائح التي تنحر في موسم الحج بتوزيعها على عدد من الدول الإسلامية الفقيرة وهي في مجملها من الأمور الهامة التي يجدر مناقشتها والإنتهاء فيها إلى رأي موحد ، أما الأبحاث التي جاءت في المجال السياسي فقد تناولت قضايا لاتخلو من الأهمية مثل ضرورة الرجوع إلى الإسلام لكي يعود للمسلمين سابق تقدمهم وتناولت وثيقتين من الأدب الإسلامي والسياسي في تحديد وظيفة الراعي ومسئوليته .

كما يبين من خلال البحث الذي قدم في هذا المؤتمر في مجال الاقتصادي الاستمرار في الدفاع عن الخط الاشتراكي الذي انتهجته الدولة .

٤. المؤتمر الرابع المنعقد في عام ١٩٦٨ قد شهد هذا المؤتمر زيادة كبيرة على غير المعتاد في مجال الأبحاث السياسية والتي بلغت ٢١ بحثاً من مجموع ٢٨ بحثاً قدمت إلى المؤتمر وذلك بنسبة (٧٥%) ، وقد جاء بعدها بفارق كبير الأبحاث المقدمة في المجال الديني حيث بلغت سبعة أبحاث وذلك بنسبة (٢٥%) .

ويرجع التركيز في أبحاث المؤتمر على الأبحاث السياسية ومن بعدها الأبحاث الدينية الى طبيعة الظروف التاريخية التي مرت بها مصر والتي شهدت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد إنتهى المؤتمر إلى التنديد بالكيان الصهيوني وبضرورة حشد كافة الطاقات المادية والمعنوية للأمة العربية والإسلامية من أجل مواجهته بالأموال والأنفس حيث يعد هذا فرض على كل مسلم بقدر طاقته .

٥. المؤتمر الخامس المنعقد عام ١٩٧٠ وقد زادت فيه عدد الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية حيث بلغت (١٦) بحثاً أي حوالي ثلاثة أرباع الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر والتي بلغت (٢٤) بحثاً وذلك بنسبة (٦٦,٦%) وتلاها بمسافة بعيدة الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الاجتماعية وبلغت أربعة أبحاث ايضاً ، وترجع زيادة عدد الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية إلى ظروف هزيمة ١٩٦٧، وإرتفاع عدد كبير من الأصوات تنادي بضرورة العودة إلى الإسلام بوصفه المنبع الأصيل للمجتمع^(٥٠)، من هنا نوقشت عدد من الأبحاث التي توضح أهداف رسالة الإسلام، وأهمية الشريعة الإسلامية في تنظيم أحوال المجتمع، وضرورة ان يعود المسجد للدور المتكامل الذي كان يؤديه في صدر الإسلام، كما نوقشت أيضاً عدد من الأبحاث التي توضح الجانب الإسلامي للقضية الفلسطينية واعتداءات الكيان الصهيوني المستمرة على المسلمين، وأهمية الجهاد بالمال والأنفس لمواجهته مع توضيح مكانة العمل الفدائي في الإسلام .

٦. المؤتمر السادس المنعقد ١٩٧١ وقد زادت في هذا المؤتمر الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية حيث بلغت (٣٨) بحثاً من الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر والتي بلغت (٤٠) بحثاً وذلك بنسبة تصل الى (٩٥%) وقد جاء بعدها بفارق كبير بحثاً في المجال السياسي وذلك بنسبة (٥%) .

وقد جاءت الأبحاث التي غلبت عليها الناحية الدينية في المدة الأولى لتولى الرئيس أنور السادات^(٥١)، للحكم وبحثه من الشرعية الدينية من هنا تم التركيز على موضوعات إسلامية

مثل رعاية الإسلام للقيم والمعاني الإسلامية حيث قدمت تحت هذا العنوان ستة أبحاث تم التأكيد من خلالها ومن مجموع الأبحاث التي قدمت في المجال الديني على أهمية وضرورة التمسك بالدين الإسلامي.

وان كان عام ١٩٧١ المدة الأولى لرئاسة السادات فقد شهد مناداته بضرورة المواجهة مع الكيان الصهيوني، إذ أعتبر ان عام ١٩٧١ هو عام الحسم للقضية الفلسطينية وهو الأمر الذي جعل الأبحاث المقدمة لهذا المؤتمر تتناول موضوعات تدور حول المعركة مثل مكانة الشهيد في الإسلام حيث قدمت في هذا الإطار خمسة أبحاث، وحقوق الإنسان في الإسلام فضلاً عن موضوعات يبدو من خلالها الجانب التعبوي مثل عمل الكيان الصهيوني الدائب على سلب حقوق الشعب الفلسطيني وعدوانها على المقدسات الدينية وهي الأمور التي تستلزم مواجهة الكيان الصهيوني^(٥٢).

٧. المؤتمر السابع المنعقد في عام ١٩٧٢ وقد زادت في هذا المؤتمر ايضاً الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية حيث بلغت ٢١ بحثاً من مجموع الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر وعددها ٣٨ بحث، وذلك بنسبة ٥٥,٢% يليها بفارق كبير الأبحاث التي قدمت في المجال الاقتصادي وبلغ عددها عشرة أبحاث بنسبة ٢٦,٣% ثم البحوث التي قدمت في المجال السياسي وبلغت ستة أبحاث بنسبة ١٥,٧%، ثم بحث واحد قدم في المجال الاجتماعي وذلك بنسبة ٢,٦%.

ويمكن وضع جزء كبير من مجموعة الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية تحت عنوان الدعوة إلى الإسلام، إذ تناول موضوعات إسلامية عامة تدور حول الدعوة والوحدة الإسلامية، وهو أمر يتماشى مع ما جاء في الكلمة التي وجهها الرئيس أنور السادات في مقابلته لوفود المؤتمر حيث ذكر ان هناك أمراً هاماً وجوهرياً في رسالتنا، لماذا الحقد والفرقة والتشتت، لا نستطيع ان نبني بالحقد دعونا نعود لجوهر عقيدتنا الأيمان^(٥٣)، نحن في حاجة إلى كل مشاعر الحب والأخوة من إخواننا في مشارق الأرض ومغاربها^(٥٤).

كما استمرت في هذه المدة ومن خلال الأبحاث السياسية مواصلة الأعداد للمعركة ضد الكيان الصهيوني فنوقشت أبحاث عن واجب المسلمين نحو بيت المقدس، وواجب المسلمين تجاه قضية فلسطين التي أدت الى تمزيق الكيان الإسلامي، وهو الأمر الذي كان موضع تركيز السلطة خلال هذه الفترة وذلك في إطار مناداته الرئيس السادات بدولة العلم والأيمان، إذ ذكر ان المعركة التي نخوضها اليوم معركة بين الحق والباطل، بين الخير والشر وبما يتسلح به العصر وهو العلم^(٥٥).

كما تعد من الإنجازات التي لا يمكن التقليل من شأنها والتي تحسب لهذا المؤتمر الأبحاث التي قدمت في المجال الاقتصادي وأدت إلى تبيان الرأي الإسلامي إزاء عدد من القضايا الاقتصادية مثل حكم الربا في الشريعة الإسلامية والتأمينات وكيفية التوافق بين الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها المصارف المالية وبين الشريعة الإسلامية^(٥٦)، هي نقاط يتبين من خلالها أنها تحاول كشف عناصر السياسة الاقتصادية في الإسلام التي انتهت أحد الأبحاث إلى أهميتها ذلك لأنها تضم ثلاثة عناصر مترابطة هي: الجمع بين الثبات والحركة، الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة، وبين المصالح المادية والحاجات الروحية^(٥٧).

ويتوافق طرح مؤتمر المجمع لهذه القضايا الاقتصادية مع مناداة السلطة ممثلة في الرئيس أنور السادات بضرورة بناء دولة إسلامية تقوم على العلم وتستند على الإيمان .

وانطلاقاً من الرغبة في توضيح حكم الشرع في قضية شهادات الاستثمار اتجهت لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث عام ١٩٧٦ لبحث هذه المسألة برئاسة الشيخ محمد فرج السنهوري^(٥٨)، وكانت تتكون من أربعة عشر فقيهاً يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة^(٥٩)، وبعد بحث أعضاء اللجنة للموضوع إتجه أربعة منهم إلى القول بأن الشهادات تعد غير جائزة شرعاً، بوصفها معاملة أقرب ما تكون إلى (القرض الفاسد) لإشتراط جزء محدد من الربح^(٦٠).

وإتجه تسعة من أعضاء اللجنة إلى الأخذ بوجهة النظر المخالفة بالقول ان الشهادات تعد جائزة بأنواعها الثلاث على أساس أنها معاملة تفيد الأفراد والدولة وليس فيها ضرر أو إستغلال من أحد الطرفين للآخر والأصل في المنافع الإباحة، وفي المضار التحريم، وانطلاقاً من عدم إتفاق أعضاء اللجنة على رأي موحد بخصوص شهادات الاستثمار لم يصدر المجمع بشأنها قرار حاسماً^(٦١)، وظل موقف العلماء تجاهها موزعاً بين البعض الذي يعتبرها جائزة، والبعض الآخر الذي عدها غير جائزة تأسيساً على ان الأرباح التي يتلقاها الأفراد بموجبها تعد فوائد ربوية وظل الأمر هكذا إلى أن أصدرت دار الإفتاء المصرية إبتداءً من عام ١٩٧٩ مجموعة من الفتاوى رداً على أسئلة ترد إليها من المواطنين أصدرها كلها الشيخ جاد الحق على جاد الحق^(٦٢)، مفتي مصر السابق وشيخ الأزهر الشريف وتعد من أهم المبادئ التي أرسلتها هذه الفتاوى^(٦٣):

١. أنون الخزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة بمعدل فائدة ثابتة تعد من باب القرض بفائدة التي حرمتها الشريعة الإسلامية لأنها من باب الربا شرعاً.

٢. استثمار البنك للأموال في مشاريع صناعية، وصرفه الأرباح المحققة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب للربح مقدماً جائز شرعاً وخال من الربا لاحتمال الربح والخسارة (٦٤).

٣. الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار بأنها قرض بفائدة يدخلها في نطاق الفائدة المحددة مقدماً التي حرمتها نصوص الشريعة وجعلتها من ربا الزيادة، أما القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولي الأمر فهو قول غير صحيح بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً (وهي شهادات الاستثمار مجموعتي أ. ب) أما الشهادات ذات الجوائز (هي المجموعة ج) فتدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي بعض الفقهاء (٦٥).

٤. الفائدة المحددة التي تصرفها البنوك نظير إيداع الأموال بها هي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً سواء للأفراد أو الدولة (٦٦).

٥. إيداع الأموال السائلة (النقد) في البنوك العامة بدون فائدة بقصد حفظها أمر مباح واختلاطها بأموال ربوية لا يجعل الإيداع محرماً (٦٧).

٦. استثمار الأموال في البنوك دون تحديد فائدة محددة مقدماً مشروع في الإسلام (٦٨).

ومن مجموع المبادئ السابقة التي أرسلتها دار الإفتاء من خلال إجابة أعضائها على أسئلة الأفراد يتبين تحريم دار الإفتاء لاستثمار الأموال بشراء شهادات الاستثمار فئة أ، ب لأنها عبارة عن قرض بفائدة محددة مقدماً الأمر الذي يجعلها من باب ربا الزيادة، وهي فوائد التوفير، أو الإيداع بفائدة أما جوائز شهادات الاستثمار من الفئة ج، وجوائز دفاتر التوفير فيمكن للأفراد التعامل فيها حيث أباحها بعض الفقهاء إنطلاقاً من إنها تدخل في نطاق الوعد بجائزة وتأسيساً على أن الفتوى هي مجرد بيان حكم الشرع في الواقعة التي يسأل عنها السائل فانه ليس للفتوى قوة إلزام إلا للمستفتي الذي يجب عليه أن يعمل بها، إذا أطمئن قلبه إليها انطلاقاً من قول الرسول إستفت نفسيك وإن أفطاك الناس وأفطوك (٦٩)، من هنا فلم يترتب على كافة المبادئ التي أصدرتها دار الإفتاء أي إلزام على الدولة لتغيير وتعديل نظام التعامل المالي بها، وظل الأمر كذلك إلى أن إتجهت الدولة عام ١٩٨٩ للخروج من حالة الأزمة الاقتصادية الطاحنة بها إلى العمل على زيادة الاستثمار لتمويل مشاريع الدولة، فوجدت أنها من الممكن ان تحقق هذا الهدف من خلال عدد من الوسائل منها من المال المستثمر في شهادات الاستثمار وصناديق التوفير فأصدرت فتوى من مفتي الجمهورية الشيخ محمد سيد طنطاوي (٧٠)، أعلن من خلالها عن شرعية الأرباح الناتجة من استثمار الأموال سواء في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة أو صناديق التوفير (٧١).

وما يهمننا في هذا المجال ان نوضح ان مجمع البحوث الإسلامية قام بدور سلبي سواء تجاه تلك الفتاوى التي أصدرتها دار الإفتاء لعدد من الأفراد أو تجاه الفتوى التي استصدرتها الدولة من المفتي وكان ينتظر ان يبدي رأيه تجاه هذه الفتاوى إنطلاقاً من اعتبارات عديدة ، الاعتبار الأول: ان المجمع يعد الفصيل في تبيان الرأي النهائي بخصوص القضايا التي يختلف حولها العلماء فإذا صدر من لجنة الفتوى بالأزهر، أو دار الإفتاء أي فتوى تكون موضعاً للشك يعمل المجمع على إحالتها إلى لجنة فرعية من لجانه لدراستها لحسم النقاش بخصوصها، أما الاعتبار الثاني فيمكن في ان للمجمع رأي حاسم قرره في مؤتمره الثاني يحرم من خلاله الإرباح الناتجة عن كافة أنواع القروض بفائدة ، علاوة على عن فتح الاعتماد بفائدة، وهو الأمر الذي يتعارض مع فتوى المفتي الذي يحلل الإرباح الناتجة عنهما^(٧٢) .

٨. المؤتمر الثامن المنعقد عام ١٩٧٧ وقد زادت في هذا المؤتمر أيضاً الأبحاث المقدمة في مجال الديني ، إذ بلغ عددها (٢٣) بحثاً من مجموع الأبحاث المقدمة والتي بلغت ٢٨ بحثاً وذلك بنسبة (٨٢,١%) ، وجاء بعدها بفارق كبير الأبحاث المقدمة في مجال الاجتماعي وبلغت أربعة أبحاث بنسبة (١٤,٢%) وبحث واحد في المجال السياسي بنسبة (٣,٥%)^(٧٣) .

وقد غلب على الأبحاث المقدمة في المجال الديني تناول مواضيع إسلامية عامة يقع بعضها في مجال الدعوة الإسلامية في الخارج ببيان وضع الإسلام والمسلمين في دول مثل أندونيسيا، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية ويقع بعضها الآخر في مجال محاولة تقنين الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي كان يتم الإعداد له في هذه المدة ، إذ، أكد المؤتمر في احد توصياته على ان عدم تطبيق الشريعة هو السبب الرئيسي فيما انتشر في المجتمع من تدهور في العقيدة والأخلاق والمعاملات^(٧٤) .

وكان من أحد العلامات البارزة لهذا المؤتمر في هذا المجال توصيته بأن يقوم الأزهر الشريف والمجمع بوضع دستور إسلامي يكون متاحاً لأية دولة تريد الأخذ بالشريعة^(٧٥)، وتنفيذاً لهذه التوصية قرر مجلس المجمع إسناد المشروع إلى لجنة البحوث الدستورية الإسلامية بالمجمع، على ان يدعى لهذا الاجتماع الشخصيات التي يمكن ان تسهم في وضع هذا المشروع وبالفعل كون الشيخ عبد الحليم محمود^(٧٦)، لجنة عليا لهذا الغرض إنتهت من عملها عام ١٩٧٨ بوضع مشروع دستور إسلامي^(٧٧) .

وهكذا يتبين ان مجمع البحوث الإسلامية قد عقد خلال المدة من (١٩٦٤-١٩٧٧) ثمانية مؤتمرات ناقش خلالها أبحاث في المجالات الدينية بلغت ١٢٦ بحث من المجموع الكلي للأبحاث المقدمة في ثمانية مؤتمرات وهي (١٩٨) بحثاً وذلك بنسبة (٦,٦٣%) وناقش أبحاث في المجال السياسي بلغت ٣٨ بحثاً وذلك بنسبة (١,١٩%) وناقش أبحاثاً في المجال الاقتصادي

بلغت (٢٢) بحثاً بنسبة (١,١١%) وناقش أبحاثاً في المجال الاجتماعي عددها ١٢ بحثاً بنسبة ٦% .

ويبدو من خلال هذه الأرقام ان المجمع قد غلب على نشاطه العمل في المجال الديني حيث جاء أكثر من نصف أبحاث (٦, ٦٣%) في هذا المجال وهو أمر لا يختلف كثيراً سواء في مدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر أو في مدة حكم الرئيس أنور السادات ، إذ بلغت نسبتها في عهد الأول (٨,٤٧%) وفي عهد الثاني (٣,٧٧%) .

ويمكن القول أن مجمع البحوث الإسلامية عانى منذ مدة ليست بالقصيرة من مجموعة من الأزمات الحادة التي أوقفت العمل به منذ مدة ذلك ان ثلث مقاعده شاغرة منذ هذا الحين بوفاء شاغليها، الأمر الذي عطل عمل لجان المجمع التي كان من الممكن ان تقوم بتحقيق كثير من الأحكام والقضايا المجتمعية التي كانت تبحثها منها القضايا الخاصة بالمعاملات مثل نظم الودائع بالمصارف ومعاملات المصارف الإسلامية، وشركات توظيف الأموال، ويقال ان لجان المجمع قد إنتهت بالفعل من بحث هذه القضايا إلا أنها لم تعرض على المجمع نظراً لتوقف الجلسات منذ عام ١٩٧٨^(٧٨) .

ويبدو من دراسة دور مجمع البحوث الإسلامية يتضح إنه صاحب الكلمة العليا في كل ما يصدر عن الأزهر الشريف ، وعلى الرغم من ان معظم نشاطه يقع في مجال الديني ، علاوة على ذلك عن عدم إثارته لعدد من القضايا الهامة بخاصة في المجال السياسي نحو إصدار بوصفها تثير الحساسية مع السلطة ، إلا إنه أتجه في المجال الاجتماعي والاقتصادي والديني والسياسي لإصدار عدد من التوصيات والقرارات الهامة التي وان كان جانب كبير منها لم يدخل حيز التنفيذ ، إلا إنها تعد مؤشراً على قيامه بدور ملموس تجاه قضايا المجتمع المصري .

٣. المكتبة الأزهرية :

تعد مكتبة الأزهر الشريف أو دار الكتب الأزهرية واحدة من أعرق مكتبات العالم، فهي تضم نفائس المؤلفات من المخطوطات وأقدم المطبوعات إلى جانب مجموعة من الوثائق الجامع الأزهر الشريف بالإضافة إلى بعض القطع الأثرية النادرة^(٧٩) .

يرجع تاريخ إنشاء هذه المكتبة إلى العصر الفاطمي، وهي لا تزال باقية شامخة تستمد بقائها من بقاء الجامع الأزهر الشريف وهي تحافظ على تراثه من كتب ومخطوطات ووثائق^(٨٠) .

مرت هذه المكتبة بمراحل متعددة يمكن تقسيمها على النحو الآتي^(٨١):

١ . مرحلة إنشاء الجامع الأزهر في العصر الفاطمي .

٢ . مرحلة إعادة تأسيس المكتبة في العصر الحديث .

٣ . مشروعات التطوير في مكتبة الأزهر الشريف .

كان للمكتبة الأزهرية حظ كبير من النشاط العلمي في عهد ثورة تموز فقد ازداد رصيدها من الكتب زيادة مطردة عن طريق الشراء والإهداء حتى أصبحت عام ١٩٨١ حوالي (٧٩١,١٢٣) كتاب تقع في (١٨٣,٦٦٨) مجلد^(٨٢)، بعد أن كانت (٧٧٠,٣) كتاباً عام ١٩٥٢ وقد وأسهمت وزارة الأوقاف في تحقيق رغبتها ومعاونتها على أداء رسالتها فوافقت على ما اقترحه المكتبة من ضم رواق الأحناف ومكتبته إلى المكتبة الأزهرية، ولما ضاقت المكتبة بكتبها رأت أن تضم إلى الأمكنة التي تشغلها مكاناً آخر تسد به حاجتها، فطلبت إلى وزارة الأوقاف أن تضم إليها الرواق العباسي فاستجابت الوزارة الى هذا الطلب معلنة استعدادها للقيام بما يلزم للمكتبة من مرافق وإصلاحات^(٨٣) .

استكملت المكتبة خلال عهد الثورة مشروع طبع الفهارس لمقتنياتها وأهدتها إلى الهيئات والجامعات والباحثين من العلماء في مصر وفي البلاد العربية والأوربية والأمريكية^(٨٤)، وقد شمل هذا الفهرس (المصاحف، علوم القرآن، القراءات، التفسير، مصطلح الحديث، الحديث الشريف، فقه أبي حنيفة، فقه مالك، فقه الشافعي، فقه ابن حنبل، المواريث، حكمة التشريع، الفقه العام، علم الكلام، المنطق، آداب البحث، الفلسفة، التصوف، آداب وفضائل، اللغة، الصرف، النحو، الوضع، البلاغة، العروض والقوافي، الأدب، التاريخ، تقويم البلدان، (الجغرافية)، الأخلاق والتربية والاجتماع، القوانين واللوائح، الطب، الحساب، الهندسة، الجبر والمقابلة، الفلك، الهيئة، الأدعية والأوراد، تعبير الرؤيا، الحرف والرمل، الفراسة والكف، الخط والرسم والإملاء، الاقتصاد، السياسة، التجارة والصناعة)^(٨٥) .

وكان لتطور الأزهر في عهد الثورة أثر في تنشيط الطلاب وإثارة همهم للدراسة والبحث، فاقبلوا على المكتبة ينشدون معونتها في تلبية رغباتهم العلمية فاستجابت المكتبة لرغباتهم وسهلت لهم سبل الانتفاع عن طريق الإرشاد والإعارة مايمكن من كتب والمخطوطات المطبوعة وتضاعف عدد المطالعين، كما زاد عدد الكتب المعارة داخل قاعة المطالعة الى الضعف فقد كان عدد الكتب المعارة عام ١٩٦٢ نحو (١٣٠٠٠) مجلداً بعد أن كانت (٩٥٠٠) مجلد^(٨٦) .

ضمت المكتبة الأزهرية مكتبات خاصة ملحقة بها مثل مكتبة (سليمان أباضه، حلیم باشا، عبد القادر الرفاعي، محمد بخيت، الشيخ الأنباي، بسيم أغا، الشيخ أعروسي، الشيخ

الأمام السقا، إبراهيم حفطي، حسونة النواوي، الشيخ الجواهري، الشيخ الفحام، الشيخ محمد حسنين البولاقى^(٨٧)، حملت الغيرة الدينية أصحابها أو ورثتهم على أهدئها للمكتبة الأزهرية ليكون نفعها وقفاً على العلماء وطلبة العلم بالأزهر الشريف .

إدارة مكتبة الأزهر:

استحدثت وظيفة أمين مكتبة الجامع الأزهر في عام ١٨٩٧ وكان أول من تولى هذه الوظيفة هو الشيخ محمد حسنين مخلوف^(٨٨) ، ثم تولى بعده عدد من أمناء المكتبة، وكانت هذه الوظيفة أعلى وظيفة في المكتبة ، تليها وظيفة مغير الكتب وهي تقابل وظيفة أمين المكتبة المسؤول عن الإعارة ، ولكن وظيفة مدير المكتبة بالمعنى المعروف لم تظهر، إلا في عهد الشيخ مصطفى عبد الرزاق، وأول من تولى هذه الوظيفة هو الشيخ أبو ألوف المراغي^(٨٩) ، عام ١٩٤٦^(٩٠)، وقد بلغ عدد من تولى وظيفة (أمين مدير المكتبة) خلال المدة ١٩٥٢ - ١٩٨١ خمسة أمناء^(٩١) .

كانت مقتنيات المكتبة الأزهرية كثيرة ومتنوعة ما بين كتب ومراجع ودوريات ورسائل جامعية وهي بلغات متنوعة ما بين العربية وهي الغالبة والقليل منها باللغات التركية والفرنسية والانكليزية ، كما تنوعت هذه المقتنيات ما بين الديانات والأدب والفنون والفلسفة ، بالإضافة إلى وجود الوثائق التي تغطي فترات زمنية مختلفة ومجموعة محاضر جلسات مجلس الجامع الأزهر الشريف^(٩٢) .

يتبين من خلال ما تقدم ان للمكتبة الأزهرية صورة مشرقة في نشر جميع الأنشطة الثقافية والفكرية في عموم مصر بشكل خاصة وفي عموم العالم الإسلامي بشكل عام بوصفها مكتبة إسلامية كبرى تستقبل العلماء والباحثين وطلاب العلم والمعرفة من البلاد الإسلامية والعربية ، كما استطاعت هذه المكتبة وبجهود العاملين من توسيع نشاطها من خلال ما حوته من كتب ومؤلفات عديدة ومتنوعة ، زيادة على ذلك إدخال جميع الكتب في حوسبة الكترونية لكي يتسنى وصولها إلى جميع أنحاء العالم .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم أن الأزهر الشريف قام بدورين : الدور الأول : الأثر الفكري والثقافي الواضح للأزهر الشريف الذي تركز في العديد من المجالات كان في مقدمتها دوره الصحافة الأزهرية ومجمع البحوث والمكتبة الأزهرية كل هذه المفاصل كان يقع عليها عبء تطوير تقاليده عبر خطوط جديدة ، لكي يصبح المجتمع المصري أحد أدوات صنع التغيرات ورسم خطط التنمية من منظور إسلامي الأمر الذي جعلها تتكيف مع المتغيرات المحيطة ، وتقوم

بدور فكري هام في التنشئة ، والتأكيد على الهوية الإسلامية ، والحفاظ على اللغة العربية ، والعلوم الإسلامية ، مما جعله يؤدي دوراً حضارياً ، يبعده عن أن يكون مجرد جامع إسلامية يقتصر عند حد تدريس العلوم الدينية ولا يتعداها إلى القيام بدور هام في بناء وإعادة تشكيل قيم المجتمع .

الدور الثاني : الذي يتوقع أن يقوم به الأزهر الشريف في المجال الخارجي ، إذ ينتظر أن يعمل بشكل أكثر فعالية من أجل المحافظة على صفته العالمية الإسلامية وذلك في كافة المحاور سواء كانت من خلال نشر الكتب العلمية عن طريق المكتبات الالكترونية أو من خلال الصحافة الأزهرية المؤثرة في العالم الإسلامي .

ويعد نجاح الأزهر الشريف (المؤسسة والعلماء) في القيام بهذين الدورين مؤشراً لقدرة الأزهر الشريف على القيام بدور إيجابي في المجتمع كخطوة أولى في طريق تحقيقه للآمال التي طالما عقدها المسلمون عليه كأداة للذود عن مبادئ الإسلام ، ونشر الثقافة العربية والإسلامية وكقابلة أنظار المفكرين ، والعلماء والدارسين وإذا كان محمد عبده قد قرر في أواخر القرنين الماضيين في إطار حديثه عن الإصلاح بالأزهر الشريف، أما أن يعمر ، وأما أن يتم خرابه فانه يمكن القول وبنفس المنطق أن الأزهر أما أن يطور في تشكيل دوره والقيام به ، وأما لن يكون له دور مؤثر في تفاعلات المجتمع ، وذلك يتطلب من الأزهر الشريف كمؤسسة على تنوعاتها أن يتفهم حقيقة دوره ويعمل لما يؤدي إلى الحفاظ عليه وزيادة فاعليته وتأثيره في النهاية ، كما يمكن القول أن الدور الذي يلعبه مجمع البحوث الإسلامية من خلال دوره المجتمعي في دراسة عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية ، إذ يكون له قدر نسبي من الحرية في مناقشة القضايا غير الخلافية مع السلطة وما يوضح هذه النتيجة أن المجتمع أوجه في المجال الاقتصادي لتوضيح الرأي الإسلامي تجاه عدد من القضايا الاقتصادية التي يقع معظمها في مجال التعامل المالي ، وهي القضايا التي لم تكن تعني السلطة كثيراً حين درسها المجتمع ، إذ لم تكن تقع في بؤرة اهتمامها .

المصادر والمراجع :

- (١) تقي الدين احمد بن علي المقرئ ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية ، ج٢ ، مكتبة الثقافة الدينية ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٢٧٣ ؛ علي مبارك ، الخطط الجديدة لمصر القاهرة

ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ج ٢ ، دار الكتب القومية ، مطبعة دار الكتب ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٦٩)
ص ٢٥٥ .

(٢) علي حسني الخربوطلي ، مصر العربية الإسلامية ، السياسة والحضارة في مصر في العصر العربي الإسلامي منذ
الفتح العربي الى الفتح العثماني ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٦٣) ، ص ٢٣٤ ؛ عبد الجبار
ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠١) ،
ص ٢٤٣ .

(٣) جاستون فييت ، القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة مصطفى أعبادي ، (بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ٥٢ .
(٤) أروقة : هي منازل أعدت لسكن الطلاب ، وكانت تضم غرفاً متعدد وفي كل غرفة أماكن معدة للملابس
والكتب ، وقد قسمت هذه الأروقة بحيث يكون كل رواق مخصص لطلاب بلد إسلامي محدد . للمزيد ينظر
: علي إبراهيم حسن ، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني ، مكتبة النهضة المصرية
، ط ٥ = ، (القاهرة ، ١٩٦٤) ، ص ١٠٦ ؛ عبد العزيز محمد الشناوي ، أروقة الأزهر ، مجمع البحوث
الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٢٩) ، مج ٢ ، ص ٧-١٢ .

(٥) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الأزهر بين القديم والحديث ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٧٠ ؛ إدارة الإعلام ،
جامعة الأزهر في ظل التطوير الجديد (مفخرة من مفاخر الثورة) منشورات جامعة الأزهر - أمانة المكتبات
والعلاقات الخارجية والإعلام ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ١٥ .

(٦) سعيد إسماعيل علي ، الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دراسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة ، دار
الثقافة للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٧٤) ، ص ٣٦ .

(٧) صبري أبو المجد وآخرون ، أعلام الأدب والفكر والدين يروون قصة الأزهر رحاب العلم والإيمان ، سلسلة
كتاب الهلال ، العدد ٢٦٥ ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ١٤-١٥ .

(٨) علي حسني الخربوطلي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ ؛ علي إبراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٤٨ ؛
حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، (العصر العباسي الثاني في
الشرق ومصر والمغرب والأندلس ٤٤٧هـ - ٦٥٦هـ - ١٠٥٥م - ١٢٥٨م) ، مكتبة النهضة المصرية ،
(القاهرة ، ١٩٦٧) ، ج ٤ ، ص ٦١٦ ؛ احمد محمد عوف ، الأزهر في ألف عام ، سلسلة البحوث الإسلامية
(١٢) ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٣٤ .

(٩) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛ عبد الحليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء
العرب في تقدمه ، دار المعارف ، ط ٥ ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٧٧ .

(١٠) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ م ؛ رمزية الاطرقجي ، الأزهر في ظل
الفاطميين : دراسة في تراثه الفني والثقافي ، كلية الآداب (مجلة) ، العدد ٢٥ ، بغداد ، شباط ١٩٧٩ ،
ص ٤٩١ .

(١١) يعقوب بن كلس (٣٣١هـ / ٩٤٢م) وهو يهودي ولد في بغداد واسلم عام ٩٦٧م ثم سافر الى المغرب وعاد مع المعز الى مصر حتى ولاة الوزارة ؛ محمد كامل ألقبي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، المطبعة المنيرة بالأزهر ، (القاهرة ، ١٩٥٦) ، ج ١ ، ص ١٦ .

(١٢) سنية قراة ، مساجد ودول ، مطابع دار أخبار اليوم ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(١٣) محمد حمدي المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، سلسلة مكتبة الدراسات التاريخية ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ١٠٦ ؛ محمد جمال الدين سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، سلسلة الألف كتاب (٢٧٤) ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٢١٨ ؛ محمد عمارة ، عندما أصبحت مصر عربية (دراسة عن المجتمع المصري في العصر الفاطمي) ، (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٧٢ .

(3) Charis Waddy, The Muslim Mind, Longman Group Ltd. , London , 1976, p.p. 138-139.

(١٥) صلاح الدين صلاح الدين الأيوبي (١١٣٨ - ١١٩٣) ولد في مدينة تكريت بالعراق وقد ظل لسنوات في بلاط نور الدين محمود سلطان السلاجقة في دمشق ، ، وبعد وفاة عمه شيركوه حل الناصر صلاح الدين الأيوبي محله في منصب الوزارة عام ١١٦٨ ، منحه المستنضي بالله الخليفة العباسي لقب سلطان عام ١١٧٦ خاض حروبا طويلة ضد الصليبيين حقق فيها انتصارات كبيرة أبرزها معركة حطين وتحرير القدس عام ١١٨٧ ؛ عبد الرحمن زكي ، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ١٤٩ .

(١٦) عبد الرحمن زكي ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(١٧) صدر الدين بن عبد الملك بن درباس (٥١٦هـ / ١١٢٢م - ٦٠٥هـ / ١٢٠٨م) : ولد في الموصل درس الفقه في بلاد الشام ، واشتهر برواية الحديث ، وأصبح قاضي الديار المصرية ، على المذهب الشافعي . للمزيد ينظر شمس الدين الذهبي ، سير إعلام النبلاء ، تحقيق : بشار عواد ومحى هلال ، مؤسسة الرسالة ، (بيروت ، ١٩٨٤) ، ج ٢١ ، ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(١٨) محمد بن إدريس الشافعي (٧٦٦ - ٨١٥) ولد في غزة في فلسطين ، انتقل مع والدته الى مكة المكرمة بعد عامين من ولادته ، جاء الى بغداد في عام ٨٠٦ ثم وفد على مصر في عام ٨١٠ ، انصرف الى العبادة والقراءة والتأليف حتى وفاته وقد دفن في مدينة القاهرة ؛ عبد العزيز محمد الشناوي ، الأئمة الأربعة (حياتهم ، مواقفهم ، آرائهم) ، مكتبة الإيمان ، (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص ٣ - ٣١ .

(١٩) مصطفى بريم ، تأريخ الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٠٢) ، ص ١٠ ؛ سنية قراة ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ ؛ سعاد ماهر ، الأزهر اثر وثقافة ، إشراف محمد توفيق عويضة ، سلسلة دراسات في الإسلام (٢٢) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٦٢) ، ص ٥٠ .

(٢٠) الجامع الحاكمي : هو الجامع الذي بدأ بناءه الخليفة العزيز بالله الفاطمي في رمضان عام ٣٨٠هـ ، خارج باب الفتوح الذي كان أحد أبواب مدينة القاهرة ، وقد أكمل بناءه ابنه الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي ؛ تقي الدين احمد بن علي المقرئ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٢١) المقريري ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٥-٢٧٦ ؛ دريد عبد القادر نوري ، سياسة صلاح الدين الأيوبي في بلاد مصر والشام والجزيرة ١١٧٤-١١٩٣ ، مطبعة الإرشاد ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٤٣٣ .

(٢٢) أنور الجندي ، تطور الصحافة العربية في مصر ، مطبعة الرسالة ، (القاهرة ، ١٩٥٦) ، ص ٣٢ .

(٢٣) إسماعيل الخشاب (- ١٨١٥) ولد في محافظة أسيوط وهو أحد أبرز الأدباء والمؤرخين الذين عاشوا في مصر يعد من أعلام التاريخ والأدب في ذلك العصر فقد كان شاعراً وكاتباً وله العديد من الدواوين منها خلاصة ما يراد من إخبار الأمير مراد بالإضافة إلى أنه كان يعد أول محرر لصحيفة عربية صدرت عن الديوان في زمن الحملة الفرنسية . للمزيد ينظر : محي الدين الطعيمي ، اسلاك الجوهر في طبقات المعاصرين من شيوخ الجامع الأزهر ، دار المعارف ، (القاهرة ، ٢٠١٣) ، ص ١٢١ .

(٢٤) عبد اللطيف ألسبكي ، أثر الصحافة والسينما في توجه المجتمع ، مجلة (الأزهر) ، مج ٢٦ ، ج ١١-١٢ ، القاهرة ، شباط ١٩٥٥ ، ص ٧١٨ .

(٢٥) محمد كامل ألفقي ، الأزهر والصحافة ، مجلة (الأزهر) ، مج ٢٦ ، ج ٦ ، القاهرة ، آذار ١٩٥٥ ، ص ٨١١ .

(٢٦) محمد كامل ألفقي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، مكتبة نهضة مصر ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ص ١٠١-١٠٢ .

(٢٧) محمد منصور محمود ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات ، دار الوفاء ، (القاهرة ، ١٩٩٠) ص ١٥٨ .

(٢٨) أحمد فؤاد الأول (١٨٦٨-١٩٣٦) ولد في الجزيرة التحق بالمدرسة الخاصة بالأمرء في عابدين وأكمل الدراسة الإعدادية في إيطاليا ثم دخل المدرسة الحربية عينته الدولة العثمانية ملحقاً عسكرياً في فينا وفي عام ١٨٩٢ تم تعيينه في مجلس إدارة الجامعة المصرية تولى عرش مصر ١٩١٧ أعلن نفسه ملكاً عام ١٩٢٢ . للمزيد ينظر : عبد العزيز الأزهرى وآخرون ، فؤاد الأول ، مطبعة مصر ، (القاهرة ، ١٩٣٧) ، ص ١٣-١٨ .

(٢٩) محب الدين الخطيب ، رسالة الأزهر في عهده الجديد ، مجلة (الأزهر) ، مج ٢١ ، ج ٣ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٥٢ ، ص ٤٦٥ .

(٣٠) أشارت المجلة في عددها الصادر في ٣٠ أيار ١٩٥٢ في بيان لها على صفحتها الثالثة ، وتصدر المجلة اثني عشر جزءاً (عدداً) في اثني عشر شهراً ، منها عشرة أجزاء باللغة العربية وجزءان بالانكليزية لا يوزعان إلا في البلاد الأجنبية ، كما صدرت بعض أعداد المجلة على هيئة عديدين في عدد واحد مثل : العدد الصادر في نيسان وأيار ١٩٦٣ داخل غلاف واحد ، وعدد صفحاته ١٥٨ صفحة في حين كان عدد صفحات العدد السابق ١٤٧ صفحة ، ويصدر العدد في نصف الحجم الأساس للمجلة (من حيث عدد الصفحات) ، وتشير (الأزهر) إلى هذا التغير للمجلة ومبرراته ، ودوافعه فتقول (لقد كانت مجلة الأزهر في الربع الأول من القرن الأول لحيااتها تطلع على قرائها مع هلال كل شهر عربي ، وقد شعرنا بأن المدة تطول بيننا وبين القراء ويتغير الإصدار مرة أخرى وكان تبرير المجلة هو رغبة الكثير من القراء ان تعود إلى نظامها الأول أي

تصدر كل شهر عربي وقد استجابت المجلة لذلك على ان تزيد في حجمها حتى تتسع لأكثر مالمديها من المواد وكان ثمن العدد ٤ قروش بدلا من ٥ قروش . ينظر : محب الدين الخطيب ، رسالة الأزهر في عهده الجديد ، مجلة (الأزهر) ، مج ٢٢ ، ج ٦ ، القاهرة ، أيار ١٩٥٢ ، ص ٣.

(٣١) احمد حسن الزيات (١٨٨٥-١٩٦٨) ولد في محافظة الدقهلية التحق بالأزهر وعمل مدرسا للغة العربية بمدرسة القرير نحو سبع سنوات وتعلم الفرنسية وحصل على ليسانس كلية الآداب جامعة القاهرة ثم عمل أستاذاً بكلية للآداب ببغداد عام ١٩٣٣ وعمل في مجلة الرسالة وأصدر مجلة الرواية في المدة ١٩٣٣. للمزيد ينظر : محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٣٢) عبد اللطيف السبكي (١٨٩٦-١٩٦٩) ولد في محافظة المنوفية تلقى تعليمه الأول في الأزهر حصل على الشهادة العالمية عام ١٩٢٧ تدرج في المناصب إلى أن وصل إلى عضوية هيئة كبار العلماء كما كان رئيساً للجنة أحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية له العديد من المؤلفات منها في رياض القرآن والحلال والحرام كما أصدر قاموساً عربي والموسوعة الدينية . للمزيد ينظر : محمد عبد العليم حسين ، مشيخة الأزهر الشريف ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألف ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٧٥ .

(٣٣) محب الدين الخطيب (١٨٨٦-١٩٦٩) ولد في محافظة المنوفية حصل على الشهادة الابتدائية ثم الثانوية عام ١٩٠٦ في بيروت التحق بكلية الحقوق شارك مع مجموعة من الشباب بتأسيس جمعية النهضة العربية كما حرص على أيقاظ العرب على حمل رسالة الإسلام كما شارك في الكثير من الجرائد منها المؤيد كما اصدر مجلة الزهراء . للمزيد ينظر : محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر في ألف عام ، مطبعة دار الوفاء ، (القاهرة ، ٢٠٠٢) ، ص ٣٧٠ .

(٣٤) عباس محمود العقاد (١٨٨٩-١٩٦٤) ولد في محافظة أسوان اقتصرت دراسته على المرحلة الابتدائية لعدم توافر المدارس الحديثة اعتمد فقط على ذكائه الحاد وصبره على التعليم والمعرفة حتى أصبح ذو ثقافة موسوعية عمل العقاد بوظائف حكومية متعددة كما عمل في الصحافة انتخب عضواً بمجلس النواب له العديد من الدواوين الشعرية منها يقظة الصباح واستباح الأصيل وأشجار الليل وهدية الكروان . للمزيد ينظر : أسامة أحمد شاكر ، من أعلام العصر ، (القاهرة ، ٢٠٠١) ، ص ١٠-١٦ .

(٣٥) عبد الودود شلبي (١٩٢٥-٢٠٠٨) ولد في محافظة المنوفية حفظ القرآن الكريم التحق بالابتدائية ثم التحق بالأزهر عام ١٩٤١ شغل مناصب حكومية عديدة منها سكرتير لشيخ الأزهر محمود شلتوت ورئيساً لتحرير مجلة الأزهر له العديد من المؤلفات منها أبو جهل يظهر في بلاد الغرب وكتاب في محكمة التاريخ وكتاب الإسلام والغرب . للمزيد ينظر: عبد الودود شلبي ، في محكمة التاريخ ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ١-٧ .

(٣٦) عبد المعطي بيومي (١٩٤٠-٢٠١٢) ولد في محافظة كفر الشيخ تخرج من قسم العقيدة والفلسفة وكلية أصول الدين بالأزهر عام ١٩٦٥ ثم حصل على الماجستير عام ١٩٦٨ ودرجة الدكتوراه ١٩٧٢ عمل في مناصب حكومية عديدة منها مدرسا في كلية أصول الدين ثم عضو هيئة كبار العلماء ومجمع البحوث الإسلامية وعضو بمجلس الشعب . للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي ، النور الأبر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر ، دار الجليل ، (بيروت ، ١٩٩٢) ، ص ٩٨ .

- (٣٧) محمد منصور محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ؛ محمد كامل ألفقي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، ص ١٤٦ .
- (٣٨) عبد اللطيف حمزة ، قصة الصحافة المصرية ، ط ٢ ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ١٧١ .
- (٣٩) أنور الجندي ، تاريخ الصحافة الإسلامية ، مطبعة دار الأنصار ، (القاهرة ، ١٩٣٥) ، ج ١ ، ص ١١١ .
- (٤٠) عبد الرحيم فوده ، المجتمع الاشتراكي في ظل الإسلام ، مجلة (الأزهر) ، مج ٥٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، آذار ١٩٦٦ ، ص ٥٦٧ .
- (٤١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، مشروع للائحة المؤقتة لتنظيم العمل بمجمع البحوث الإسلامية ، رقم الملف ١١ ، ٣٠ أيلول ١٩٦٤ ، و ٤ ، ص ٤ ؛ الحسيني هاشم ، مجمع البحوث الإسلامية ، اللجنة العليا للاحتفال بالأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٧٩ .
- (٤٢) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، الأزهر في ١٢ عام ، الدار القومية ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٤٨١ - ٤٨٤ ؛ الأهرام ، العدد (٢٥٦٤٢) ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ ، ص ٤ .
- (٤٣) مجمع البحوث الإسلامية ، تاريخه وتطوره ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر الأمانة العامة ، (القاهرة - ١٩٨٣) ص ٧ - ٨ .
- (٤٤) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ - ١٨٦ .
- (٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ ؛ الأهرام (جريدة) ، العدد (٢٦٢٢٦) ، ٢٦ تشرين أول ١٩٥٨ ، ص ٦ .
- (٤٦) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ - ١٦١ .
- (٤٧) ينظر المادة ٢٢ من قانون إعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص ١٣ .
- (٤٨) للاطلاع على عرض نوعية الأبحاث التي قدمت لهذه المؤتمرات ينظر . مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ - ٣٤٢ .
- (٤٩) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- (٥٠) نديم البيطار ، من النكسة الى الثورة ، دار الطليعة ، (بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ١٢٤ .
- (٥١) محمد أنور السادات: (١٩١٨ - ١٩٨١) ولد في محافظة المنوفية بعد ذلك التحق بكتاب القرية لتعلم القراءة والكتابة ، لقد تخرج السادات من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وكان أحد الضباط المساهمين بثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٣ أنشأ جريدة الجمهورية ، وفي عام ١٩٥٧ عين وزيراً للدولة وفي عام ١٩٦٩ أصبح نائباً للرئيس وفي أيلول ١٩٧٠ أصبح رئيساً للجمهورية. للمزيد ينظر: أنور السادات، البحث عن الذات ، قصة حياتي، المكتبة المصرية الحديث ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ١٥ - ٢٧ .
- (٥٢) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، مذكرة بخصوص البحوث التي أحيلت الى لجنة البحوث الفقهية ، رقم الملف ٣٨ ، ١٩٧٢ ، و ١ ، ص ١ ؛ مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ - ٢٧٩ .
- (٥٣) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، قرارات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية وتوصياته ، رقم الملف ٣٧ ، ٨ تشرين أول ١٩٧٢ ، و ٦٧ ، ص ٣ .
- (٥٤) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .
- (٥٥) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٥٦) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، قرارات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية وتوصياته ، رقم الملفه ٣٦٤ ، تشرين أول ١٩٧٢ ، و٣٤ ، ص٢ .

(٥٧) محمد شوقي الفنجري ، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، بحث مقدم الى المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد في أيلول ١٩٧٢ ؛ مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص٣١٧-٣١٨ .

(٥٨) محمد فرج السنهوري (١٨٩١-١٩٩١) ولد في القاهرة وهو عالم جليل وباحث مدقق وقاضي عمل في مناصب عديدة منها عضو بلجنة الأحوال الشخصية ولجنة تطوير الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية له مؤلفات كثيرة منها كتاب حاجة المجتمع الى الدين والأسرة في التشريع الإسلامي . للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي ، النور الأبر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر ، ص١٣٢ .

(٥٩) حيث كان هؤلاء العلماء خمسة يمثلون المذهب الحنفي وهم عبد الله المشد ، ومحمد الحسيني شحاتة ، عبد الله الحكيم رضوان ، محمد سلام مذكور ، زكريا البري وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم : يس سويلم ، عبد الجليل عيسى ، السيد خليل الجراحي ، سليمان رمضان ، وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي وهم محمد حيزة الله ، طنطاوي مصطفى ، جاد الرب رمضان ، وواحد يمثل المذهب الحنبلي وهو عبد العظيم بركة . للمزيد ينظر : الأهرام (جريدة) ، العدد (٦٣٣٢) ، ١٨ أيلول ١٩٨٩ ، ص٥ .

(٦٠) كان هؤلاء الأعضاء الأربعة ثلاثة ينتمون الى المذهب الشافعي وهم محمد حيزة الله ، وطنطاوي مصطفى ، وجاد الرب رمضان ، وواحد ينتمي الى المذهب المالكي وهو سليمان رمضان ، الأهرام (جريدة) ، العدد (٦٣٣٢) ، ١٨ أيلول ١٩٨٩ ، ص٥ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص٥ .

(٦٢) جاد الحق علي جاد الحق (١٩١٧-١٩٩٦) ولد في مدينة الدقهلية تلقى تعليمه بمعهد طنطا الديني ودرس في كلية الشريعة وحصل على العالمية مع الأجازة في القضاء الشرعي عين في المحاكم الشرعية أصبح مفتياً للجمهورية بجانب عضويته لمجمع البحوث الإسلامية ثم وزيراً للأوقاف أيد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني أيد الجهاد الأفغاني ضد العدوان السوفيتي تولى المشيخة ١٩٨٢-١٩٩٦ . للمزيد ينظر : محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(٦٣) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان الأزهر حول استثمار الأموال في البنوك ، رقم الملفه ١٨ ، ٢ كانون أول ١٩٧٢ ، و٦ ، ص٦ ؛ وقد صدرت هذه الفتوى في ١٤ آذار ١٩٧٩ . ينظر: الفتاوى الإسلامية ، مج٩ ، دار الإفتاء المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص٣٣٤ ؛ محمد سيد طنطاوي ، معاملات البنوك والأحكام الشرعية ، مجمع البحوث الإسلامية ، ط٨ ، (القاهرة ، ١٩٩١) ، ص٦-١٠ .

(٦٤) وصدرت في ١٨ تشرين أول ١٩٧٩ ، مجموعة الفتوى الإسلامية ، المصدر السابق ، مج٩ ، ص٣٣٤ .

(٦٥) وهي عبارة عن مجموعة من الفتاوى حول ذات الموضوع صدرت في ٩ كانون أول ١٩٧٩ ، ١٠ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ١٢ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ٢ آب ١٩٨٠ ، شباط ١٩٨١ . ينظر : مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، ص٣٣٧-٣٣٩-٣٤٣-٣٥٠ .

(٦٦) وهما فتوتان صدرتا في ٢٢ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ٨ تشرين أول ١٩٨٠ . ينظر : المصدر نفسه ، ص٣٤١-٣٤٥ .

(٦٧) وصدرت في ١٣ كانون ثاني ١٩٨١ ، المصدر نفسه ، ص ٣٣٤٧ ؛ مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، مج ١٠ ، ص ٣٥٧٢ ؛ بيان للناس من الأزهر الشريف ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

(٦٨) وصدرت في ١٣ كانون ثاني ١٩٨١ ؛ مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٣٤٧ .

(٦٩) عبد اللطيف حمزة ، دار الإفتاء ، منبر الإسلام ، مج ٦ ، ج ٣ ، القاهرة ، آذار ١٩٨٣ ، ص ٣١٦ .

(٧٠) محمد سيد طنطاوي (١٩٢٨ - ١٩٨٩) ولد في محافظة سوهاج حصل على الدكتوراه في التفسير والحديث من كلية أصول الدين جامعة الأزهر ١٩٦٦ اختير مفتياً للجمهورية مصر العربية ١٩٨٦ له العديد من المؤلفات في التفسير الوسيط للقرآن الكريم . ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص ٣١٠ .

(٧١) ينظر الفتوى في الأهرام (جريدة) ، العدد (٤٥٦٣) ، ٨ أيلول ١٩٨٩ ، ص ٧ .

(٧٢) محمود الشاذلي ، أيهما أحق بإصدار الفتوى . مجمع البحوث الإسلامية أم دار الإفتاء ، أم لجنة الفتوى بالأزهر ، الوفد (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٣٤٥٤) ، ٢٥ آب ١٩٨٩ ، ص ٦ .

(٧٣) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٤٢٩ - ٤٤٠ .

(٧٤) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٤٢٩ - ٤٤٠ .

(٧٥) المصدر نفسه ، ص ٤٤٠ .

(٧٦) عبد الحليم محمود (١٩١٠ - ١٩٧٨) ولد في محافظة الشرقية حصل على العالمية من الأزهر وسافر الى فرنسا حيث حصل على الدكتوراه هناك عمل مدرساً بكلية أصول الدين ثم وكيلاً للجامع الأزهر عام ١٩٧٠ ثم تولى مشيخة الأزهر ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ألف لجنة لتقنين الشريعة الإسلامية في صورة قوانين أيد موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٧ - ١٨ ١٩٧٧ عارض قانون تطوير الأزهر ١٠٣ لسنة ١٩٦١. للمزيد ينظر : رئاسة الجمهورية - وزارة شؤون الأزهر ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١١٤ بتعين عبد الحليم محمود وكيلاً للأزهر ، رقم الملفه ٨١ / ١ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٠ ، و ١ ، ص ١ ؛ محي الدين الطعيمي ، النور لأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر ، ص ٧٧ .

(٧٧) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، محضر اجتماع مجمع البحوث الإسلامية ، رقم الملفه ٣٦ / ب ، ١٥ كانون أول ١٩٧٣ ، و ٤ ، ص ٤ ؛ مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، محضر اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر تطبيق الشريعة الإسلامية ، رقم الملفه ٢٦ ، ١٧ (تموز) ١٩٧٨ ، و ٣ ، ص ٣ ؛ محمد عطية خميس ، تنقية الأحوال الشخصية في مصر ، مجلة (الأزهر) ، مج ٢٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٩ ، ص ١٠٩٢ - ١١٠٠ ؛ عبد العزيز هندي ، الأزهر وتقنين الشريعة الإسلامية ، مجلة (الأزهر) ، مج ٥٥ ، ج ٥ ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٣ ، ص ٨٦٩ - ٨٧٧ .

(٧٨) وقد تقدم ثلاثة من علماء الأزهر هم الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ، وزكريا البري وزير الأوقاف الأسبق والطبيب النجار رئيس جامعة الأزهر الأسبق ، تقدموا بمذكرة احتجاج لرئيس الجمهورية يتهمون من خلالها شيخ الأزهر الحالي جاد الحق علي جاد الحق بتعطيل مجمع البحوث عن الانعقاد والقيام

بدوره حيث طلبوا منه بصفته رئيس المجمع إعداد كتابين أحدهما في الفقه المقارن يوضح المشاكل المثارة ويقدم الحل ، والآخر يضم التشريعات المدنية والأخلاقية التي يدعو إليها الإسلام فلم يفعل ، كما طلبوا منه عرض قرارات لجان المجمع الفرعية على مجلس المجمع وتشكيل لجنة لترجمة معاني القرآن بالغات المختلفة فرفض هذا فضلاً عن مطالبتهم له بتعديل مناهج الدعوة في الداخل والخارج وتحويل بعض المبالغ التي ترد للأزهر لإنشاء عدد من المعاهد الإسلامية في البلاد غير الإسلامية لخدمة الأقليات الإسلامية فلم يستجب ، للمزيد . ينظر : الإخبار (جريدة القاهرة ، العدد (٢٣١) ، ١٠ حزيران ١٩٨٨ ، ص ٤ .

(٧٩) الأهرام (جريدة) ، العدد (١٥٩٢٣) ، ٢٢ أيلول ١٩٧٨ ، ص ١١ .
(٨٠) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، مذكرة بخصوص أنشاء المكتبة الأزهرية ، رقم الملف ٢٨٨ ، ١٩٤٣ ، ص ١ ، ص ١ .

(٨١) لجنة رئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٣٤-٤٣٥ .
(٨٢) مؤسسة الأزهر ، إدارة والإحصاء ، تقرير عن نشاط المكتبة الأزهرية ، رقم الملف ٩٠ / ١ ، ١٩٦٢ ، ص ١ ، ص ١ .

(٨٣) المجلس الأعلى للأزهر ، الإدارة والإحصاء ، مذكرة بشأن موافقة مدير دار الكتب المصرية بتقديم المساعدة الى المكتبة الأزهرية ، رقم الملف ٢٦ / أ ، ١٩٦٥ ، ص ٥ ، ص ٥ .

(٨٤) المجلس الأعلى للأزهر ، الإدارة والإحصاء ، وضع مكافأة لموظفي المكتبة الأزهرية جزاء انجازهم فهرس للمكتبة الأزهرية ، رقم الملف ٧ ، ١٩٦٦ ، ص ٦ ، ص ٦ .

(٨٥) محمد عميرة ، مكتبة الأزهر الشريف ، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ١٧٧-١٧٩ ؛ الأهرام ، العدد (١٤٣٦٧) ، ١١ آذار ١٩٥٢ ، ص ٣ .

(٨٦) مؤسسة الأزهر ، المجلس الأعلى للأزهر ، تقرير عن نشاط المكتبة الأزهرية ، رقم الملف ٣٦ / ١ ، ١٨ كانون أول ١٩٦٣ ، ص ١ ، ص ١ .

(٨٧) لجنة رئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٣٧-٤٣٨ .

(٨٨) محمد حسنين مخلوف (١٨٦٠-١٩٣٦) ولد في محافظة أسيوط حفظ القرآن ثم تلقى علومه بالأزهر حصل على الشهادة العالمية عام ١٨٨٧ عمل في مناصب عديدة منها عين عضواً في مجلس إدارة الأزهر في ١٩٠٥ عين مفتشاً أول للأزهر والمعاهد الدينية في ١٩٠٨ ثم عين شيخاً للمعهد الأحدي بطنطا ثم عين عضواً في هيئة كبار العلماء في ١٩١١ ثم عين مديراً عاماً للمعاهد الدينية بموجب إرادة سنية ١٩١٣ ثم أضيفت إليه وظيفة وكيل الجامع الأزهر في ١٩١٤ ومن آثاره العلمية حكم ترجمة القرآن وعنوان البيان في علوم البيان والتبيان في زكات الأئمان كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية . للمزيد ينظر : محمد حسنين مخلوف ، منهج اليقين في بيان الوقف الأهلي من الدين ، مطبعة ألبابي الحلبي وأولاده ، (القاهرة ، ١٩٥١) ، ص ١-١٢ .

(٨٩) أبو الوفاء المراغي (١٩٠٥ - ١٩٦٩) ولد في محافظة سوهاج تخصص في البلاغة والأدب عام ١٩٣٣ درس في المعاهد الدينية التابعة لجامعة الأزهر عين مديراً لمكتبة جامع الأزهر عام ١٩٤٦ ثم أميناً مساعداً لمجمع

البحوث الإسلامية في الأزهر أهتم بفهرست مكتبة الأزهر في ثمان مجلدات كما له العديد من المؤلفات منها اللباب في شرح الشهاب وحقق كتاب السماع لابن القيسراني . للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٩٠) المجلس الأعلى للأزهر ، الادارة والإحصاء ، مذكرة بخصوص إنشاء درجة لمدير مكتبة الأزهر ، رقم الملفه ٣٤ / ٣ ، ١٩٥٢ ، ١ ، ص ١ .

(٩١) هم على النحو الآتي : الشيخ محمد الأسمر عام ١٩٤٦ - ١٩٥٦ والشيخ سيد فرغلي عام ١٩٥٦ - ١٩٦٣ والشيخ محمد احمد أبو سلامة عام ١٩٦٣ - ١٩٧٠ الشيخ فتحي احمد علي ١٩٧١ - ١٩٧٨ والشيخ محمد السيد أمين عام ١٩٧٨ - ١٩٨١ . ينظر : الأهرام (جريدة) ، العدد (١٢٩٢) ، ٢٥ تشرين أول ١٩٨٠ ، ص ٣٦ .

(٩٢) محمد عميرة ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ ؛ الأهرام (جريدة) ، العدد (١٢٧٢٦) ، ١٧ حزيران ١٩٧٢ ، ص ٣ .